

Distr.: Limited
5 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام
الدورة السادسة
تشكيلة بوروندي

مشروع استنتاجات وتوصيات لجنة بناء السلام المتعلقة بالاستعراض السنوي لعملها مع بوروندي

١ - في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمدت تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام الوثيقة الختامية للاستعراض الخامس لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي (PBC/5/BDI/2) المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١. وعقب الاستعراض، قامت حكومة بوروندي، بالتشاور مع شركائها، بإدماج مسائل بناء السلام المتبقية في ورقة الجيل الثاني لاستراتيجية الحد من الفقر. وأُتفق على إجراء الاستعراض اللاحق للتقدم المحرز في بناء السلام في إطار الرصد والتقييم لاستراتيجية الحد من الفقر.

٢ - وبما أن سنة ٢٠١٢ هي سنة التخطيط لورقة الجيل الثاني لاستراتيجية الحد من الفقر، فقد أجرت حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام استعراضا عمليا للوثيقة الختامية المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ يركز على الإنجازات الرئيسية والتحديات المتبقية في ميدان توطيد السلام. وتحيط اللجنة علما بالوثيقة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن استعراض وثيقة عام ٢٠١١ التي أحالتها حكومة بوروندي إلى اللجنة. وأجرى الاستعراض الفئات القطاعية المكونة من شركاء حكوميين ودوليين بمشاركة المجتمع المدني، وأقره منتدى سياسي ترأسه النائب الأول لرئيس بوروندي في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتؤكد اللجنة من جديد باعتمادها للتوصيات المنبثقة عن هذا الاستعراض، على النهج ذي الشقين لعملها مع بوروندي، والأولويات المبينة في الوثيقة الختامية المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣ - وبذلك تحيط اللجنة بناء السلام علما بالتقدم المحرز في بوروندي، ومن ثم فإنها:



الرجاء إعادة استعمال الورق

130712 120712 12-40664 (A)



- (أ) ترحب بالتقدم المحرز منذ اعتماد الوثيقة الختامية في نيسان/أبريل ٢٠١١، كما ينعكس في الاستعراض السنوي الذي أجري في بوجمبورا، لا سيما:
- ١' تجديد فترة ولاية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، لكي يتسنى لها مواصلة التحضير لدورة الانتخابات المقبلة، وكذلك عملية إعداد قانون الانتخابات من أجل انتخابات عام ٢٠١٥؛
- ٢' بدء عملية شاملة لإعداد قانون يتعلق بأحزاب المعارضة؛
- ٣' اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد؛ وكذلك الأعمال الجارية التي تضطلع بها هيئات مكافحة الفساد؛
- ٤' إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وتفعيلها، واعتماد وزارة العدل لاستراتيجية قطاعية؛
- ٥' إصلاح مكتب بوروندي للضرائب بما يتيح زيادة كبيرة في تحصيل الضرائب؛
- ٦' صياغة تقرير ومشروع نص قانون تُنشأ بموجبه لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة؛
- ٧' سن قانون جديد بشأن الحقوق الخاصة بالأراضي ("القانون العقاري")؛
- ٨' إصلاح الإدارة العامة واتخاذ تدابير أخرى في سياق الاندماج في جماعة شرق أفريقيا؛
- ٩' مواصلة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من الحرب؛
- (ب) ترحب بإنجاز الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، وإدراج مسائل بناء السلام فيها، وخطّة حكومة بوروندي بتعبئة الموارد، واجتماع النائب الثاني للرئيس مع لجنة بناء السلام في نيسان/أبريل ٢٠١٢ لتوضيح مضمون الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر واحتياجها التمويلية، وبالمؤتمر المقبل للشركاء المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛
- (ج) ترحب بالدعم المالي والسياسي المقدم من شركاء بوروندي المتعددي الأطراف والثنائيين، بما في ذلك الاعتماد الجديد المخصص من صندوق بناء السلام للإنفاق على إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين من الحرب؛

(د) تسلم باستمرار التحديات التي تواجه بناء السلام في بوروندي. وقد حددت هذه التحديات في تقرير رئيس تشكيلة بوروندي لدى الزيارة التي قام بها في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفي تقرير بوروندي عن استعراض الوثيقة الختامية لعام ٢٠١١. وترحب لجنة بناء السلام بالمنتدى السياسي لفريق التنسيق بين الشركاء ومؤتمر الشركاء القادم المزمع عقده في جنيف باعتبارهما منبرين هامين للحوار بين الحكومة والمجتمع الدولي والجهات المعنية الوطنية حول تنفيذ تدابير التصدي لتلك التحديات المتبقية. وتشدد اللجنة على ضرورة مواصلة المشاركة النشطة من جانب كل الأطراف الفاعلة دعماً للجهود التي تبذلها بوروندي على الصعيد الوطني في التصدي لهذه التحديات.

٤ - وتتعهد حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام بمواصلة تعاونهما من أجل تحقيق أهداف بناء السلام على مدى الاثني عشر شهرا التالية، مع التركيز بشكل خاص على المسائل المبينة أدناه، التي تكمل الوثيقة الختامية المعتمدة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٥ - وتلتزم حكومة بوروندي بالقيام بما يلي:

(أ) متابعة كل الجهود الرامية إلى مواصلة وتعزيز التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة وتوطيد السلام في الميدانين السياسي والمؤسسي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ومواصلة المشاركة في هذا الصدد في إجراء حوار تطلعي مع جميع الأطراف الفاعلة السياسية، بما فيها الأطراف غير الممثلة في المؤسسات، لتشجيع ثقافة سياسية تقوم على عدم الإقصاء والمشاركة في أفق العمليات الانتخابية المقبلة؛

(ب) مواصلة وزيادة التدابير الوقائية والتصحيحية ضد انتهاكات حقوق الإنسان والعنف المرتكب بدوافع سياسية والإفلات من العقاب؛ ومواصلة تعزيز أعمال اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان؛ وإنشاء آليات العدالة الانتقالية؛

(ج) اتخاذ مزيد من الإجراءات والوفاء بالتزاماتها بتسريع وتعميق الجهود المبذولة لمكافحة الفساد عن طريق التعجيل بتسوية القضايا المعروضة حالياً أمام المحاكم، بما في ذلك البت في القضايا العالقة المشار إليها في التقارير المرحلية السابقة، وإجراء تحقيقات شفافة في القضايا المفتوحة ودعم وتعزيز المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مكافحة الفساد؛

(د) اتخاذ مزيد من الخطوات لكفالة ترجمة القانون الجديد المتعلق بالحقوق الخاصة بالأراضي ("القانون العقاري") إلى إجراءات ملموسة؛

(هـ) إعداد وتنفيذ استراتيجية للاتصال بغرض إبراز التقدم المحرز.

٦ - وتلتزم لجنة بناء السلام بالقيام بما يلي:

- (أ) مواصلة إسداء المشورة وحشد الدعم لتنفيذ التزامات بوروندي في ما يتعلق بالترويج لثقافة الديمقراطية والحوار والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛
- (ب) التركيز على تعبئة الموارد لدعم مجالات بناء السلام على نحو ما ورد في الركيزة الأولى لورقة استراتيجية الحد من الفقر، لا سيما عملية الحوار، وعمل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وتنفيذ عملية العدالة الانتقالية وبرنامج إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي؛
- (ج) تقديم الدعم السياسي لمؤتمر الشركاء الذي ستعقده حكومة بوروندي يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف، والترويج له، وبذل جهد خاص لحشد جهات مانحة جديدة وجهات مانحة من غير الدول للمشاركة في هذا الحدث؛
- (د) مواصلة ما تقدمه من مساعدة في ما يتعلق بتعزيز إقامة شراكات أوثق في بناء السلام مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، ومع مؤسسات التكامل الإقليمي، لا سيما بالنظر إلى مؤتمر الشركاء المقبل؛
- (هـ) المساعدة على دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي، بما في ذلك تعزيز الشراكات في ما بين بلدان الجنوب، لدى تنفيذ الورقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر.